

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 2014-1980

د. كبير مولود
أستاذ محاضر - ب-
جامعة الجلفة - الجزائر

بملول مراد
ليسانس مالية
جامعة الجلفة - الجزائر

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى إبراز التداخل والتأثير المتبادل بين الاستثمار من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة (1980-2014) في محاولة لنمذجة الظاهرة محل الدراسة، فلقد أثبتت التجارب والدروس أن معدل الاستثمار يعتبر حجر الزاوية لأية خطة تنموية، فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً أمكن تحقيق معدل النمو المستهدف والعكس صحيح، ولذلك فإن قضية تنمية الاستثمار تعد من أهم قضايا النمو والتنمية التي يجب أن تنال قدراً كبيراً من الأهمية والدراسة، فلقد بينت نماذج النمو والتنمية أن مشكلة التكوين الرأسمالي تحتل درجة كبيرة من الأهمية مقارنة بمشكلة توفير العناصر الأخرى، فزيادة الاستثمار وبكافة أشكاله يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي لاقتصاد أي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي على أن تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، مما يساهم في بلورة نموذج تنموي ينسجم وخصوصية الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسية وتحقيق حملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ومن هذا المنطلق قمنا في هذا البحث بدراسة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر خلال الفترة 2014-1980.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

* لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر أي أن معدل نمو الاقتصاد في الأجل القصير يتأثر بشكل مباشر بالاستثمار.

* توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر ومصر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، النمو الاقتصادي، سببية غرانجر، التكامل المترام لجوهانسون.

Summary:

This study aims to highlight the overlap and mutual influence between investment on the one hand and economic growth on the other hand in Algeria compared with Egypt during 1980-2014 in an attempt to model the phenomenon under study. Experience and lessons have shown that the investment rate is the cornerstone of any development plan, The higher the growth rate, the higher the target growth rate and vice versa, so the issue of investment development is one of the most important issues of growth and development, which must be very important and study, has shown the models of growth and development that the problem of capital formation occupies a significant importance compared to With a problem To provide the other elements, and solving the problem of capital formation is a necessary condition and not enough for the success of the development process in many of the developing countries, so investment has become one of the important aspects of the economy and brought to him many of the pioneers of economic thought to focus their research and interest around it, Help promote economic policy, and then raise the rate of domestic economic growth.

From this point of view, we studied the short and long term relationship in Algeria and Egypt during the period 1980-2014.

The results of the study showed the following:

* There is no long-term relationship between investment and economic growth in Algeria and Egypt, ie, the rate of growth of the economy in the short term is not directly affected by investment.

* There is a causal relationship in one direction between investment and economic growth in Algeria and Egypt.

Key words: investment, economic growth, standard modeling, causality of granger, cointegration of Johansson.

تمهيد:

إن تحقيق النمو الاقتصادي في أي مجتمع ضرورة حتمية و المشكلة التي تواجهها المجتمعات تكمن في كيفية جعل معدل النمو الاقتصادي كافياً لمواجهة الاستهلاك السنوي في السلع المستخدمة في عمليات الإنتاج ولواجهة أيضاً الزيادة السنوية في عدد السكان، الأمر الذي يجعل استمرار النمو الاقتصادي عند نفس المستوى عاملاً مؤدياً لانخفاض مستوى المعيشة، ولواجهة كذلك التخلف الذي أدى إلى سوء استخدام الطاقات الانتاجية بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والخلقية السيئة التي تقف عائقاً في سبيل التقدم والتطور الذي لا يمكن القضاء عليها إلا بإشاعة النمو اقتصادياً واجتماعياً ومعيشياً.

ونظراً لما للاستثمار من أهمية في زيادة التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فقد تناول الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الفكرية مفهوم الاستثمار من جوانبه المتعددة واستعظموا دوره في النمو الاقتصادي، وعدوه أمراً ضرورياً وحيوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول، وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية تحقيق معدل استثمار مرتفع كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنهم اتفقوا على أن معظم الدول التي تمتعت بمجتمعاتها بارتفاع نسبة الاستثمار من دخلها الوطني حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومن هذه الدول نجد: اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الصين سنة 1978 ساهمت في زيادة قدرتها الاستثمارية بالنسبة للنتائج المحلي، الأمر الذي مكنتها من التنافس على المراتب الأولى في الترتيب الاقتصادي العالمي، لذلك فإن فهم القوى التي تقف وراء اختلاف معدلات نمو الاستثمار في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة، والعوامل المؤثرة في هذه المعدلات ودور السياسات الاقتصادية في تنمية الاستثمارات من المواضيع التي يجب الاهتمام بها.

إشكالية البحث:

إن حدة الاختلالات الهيكلية وطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية وتعمق جذورها في الدول العربية بشكل عام واقتصاد الجزائر ومصر بشكل خاص خلقت صعوبات بالغة للسياسات الاستثمارية في تحقيق أهدافها في النمو والتنمية، ونظراً للتحويلات العميقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي والتي أثرت على اقتصاديات دول العالم بدرجات متفاوتة، وتماشياً مع تلك التطورات وكباقي الدول العربية قامت الحكومتين الجزائرية والمصرية بإصلاحات ذاتية وأخرى مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكانت ترمي تلك الإصلاحات في مجملها إلى تأهيل المؤسسات لتلبية حاجيات المواطنين المتنامية والمتجددة محلياً ودولياً، وواجهت تلك الإصلاحات تعثرات حقيقية خاصة في مشكلة الاستثمار، لذلك أصبح الاهتمام بالاستثمار في الجزائر ومصر ضرورة حتمية، وليس هذا فحسب بل أصبح يشكل أحد جوانب الاقتصاد المهمة.

وعليه تطرق الباحث إلى مسألة الاستثمار في الجزائر ومصر لإيجاد بعض الحلول الممكنة لهذه المسألة باعتباره أهم عامل في دفع عجلة التقدم والنمو، وذلك بإرساء سياسات مدروسة ومحكمة لمسارها التنموي، واستغلال كل الوسائل التي من شأنها مضاعفة حجم الاستثمارات كونه يؤدي دوراً مهماً في تعزيز القطاع الاقتصادي الحقيقي ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المحلي.

مما سبق تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

ما هو أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة بمصر؟

و من هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

1- ما المقصود بالاستثمار والنمو الاقتصادي؟

2- ما هو تأثير مناخ الاستثمار في الجزائر ومصر على تطور الاستثمار؟

3- هل توجد تأثيرات متبادلة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر ومصر؟

فرضيات البحث: تمثل الفرضية الأساسية لهذه الدراسة في:

تؤثر زيادة الاستثمار تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر ومصر.

كما يمكن أن نطلق من مجموعة من الفرضيات الأساسية وهي:

* معدل الاستثمار من المصادر الرئيسية للتطور التكنولوجي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر ومصر.

* تطور الاستثمار في الجزائر ومصر لم يكن بالقدر الكافي ولم يكن في المستوى المطلوب.

* هناك علاقة طردية بين الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر.

* توجد علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر ومصر فمن دون استثمار لا يتم تحقيق نمواً أعلى.

حدود الدراسة: تم التطرق للإطار النظري المتعلق بالاستثمار والنمو الاقتصادي وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليه، بالإضافة إلى استعراض مناخ الاستثمار وتطور الاستثمار في الجزائر ومصر خلال فترة الدراسة، وذلك عن طريق دراسة مكثبة قمنا بها معتمدين بدرجة أولى على أحدث المراجع والتي تم التحصل عليها من مصادر مختلفة، أما فيما يخص دراسة الحالة فشملت الفترة الزمنية (1980-2014) في محاولة لإيجاد نموذج قياسي يشرح أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر خلال الفترة المدروسة.

منهج الدراسة:

استند البحث إلى المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات التي اهتمت بالاستثمار وأشكاله المتعددة وعلاقته بالنمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وأهمية تحليل الوضع الاستثماري الراهن عند صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وكذا المنهج الاستقرائي المناسب لبناء نموذج قياسي يفسر الظاهرة المدروسة بهدف إحداث التكامل في منهجية البحث بتدعيم الجزء النظري بدراسة تطبيقية.

هيكلية الدراسة: قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

أحور الأول: الاستثمار والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

أحور الثاني: دراسة تحليلية لتطور الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر ومصر خلال الفترة : 1980-2014.

أحور الثالث: القياس الاقتصادي لعلاقة الاستثمار مع النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر ومصر خلال الفترة: 1980-2014.

أحور الأول : الاستثمار والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

أولاً : تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار أنه إنفاق قطاع الأعمال على الأشياء المختلفة مثل :

الآلات الحديدية والمباني الجديدة والتي يتوقع أن تنتج سيلاً من الدخل في المستقبل، كذلك يشمل الاستثمار التغير في المخزون من قبل قطاع الأعمال¹. فالاستثمار عبارة عن الإنفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة والمصانع والتغيرات في المخزون.

ومن الواضح أن الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق التوظيف هو الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق مصانع أو آلات أو بواخر أو إنشاءات رأسمالية وهذا النوع من الإنفاق هو النوع الذي يعنيه الاقتصاديون عندما يتحدثون عن الاستثمار²، فإذا تعاقبت

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014.

بعض الشركات الصناعية مع منتجي الآلات على إنتاج بعض الآلات اللازمة لها فان هذا يعتبر استثمار لأنه سيجعل منتجي الآلات يحافظون أو يزيدون من القوة العمالية المستخدمة لديهم، أما شراء الشركات والآلات و المباني الموجودة و المنتجة فعلا، فلا يعتبر الاستثمار من ناحية المجتمع وإنما هو نقل الملكية من فرد إلى آخر .

ومن المهم أن نلاحظ أننا لا نعني بالاستثمار هنا شراء الأسهم و السندات ولكننا نعني به إضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل : تشييد مباني سكنية جديدة ، مصانع جديدة ، آلات جديدة فضلا عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة فالاستثمار يشمل الإضافات إلى المخزون فضلا عن رأس المال الثابت³.

وتفرق النظرية الاقتصادية بين الاستثمار الخاص و الاستثمار العام نظرا لاختلاف الدوافع التي تحكم القائمين بكل منهما : فالاستثمار الخاص يقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة في حين أن الاستثمار العام تقوم به الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة⁴.

وطوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين كان تمويل و إنشاء الجزء الأكبر من الاستثمار يتم بواسطة وحدات اقتصادية خاصة، أما الاستثمار العام فكان مقتصرًا على إقامة مشروعات البنية الأساسية غير أنه منذ منتصف الثلاثينات من القرن الحالي، خاصة عقب الكساد الكبير وظهور النظرية العامة لكثير زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم زاد حجم الاستثمار العام حتى في العديد من الدول الرأسمالية .

وإذا كان قرار الاستثمار العام تحكمه دوافع مثل : زيادة الرفاهية العامة و تخفيف حدة البطالة أو التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو فان قرار الاستثمار الخاص يحكم أساسا دافع تعظيم الربح الخاص وتقوية المركز التنافسي للمشروع⁵.

ويركز المفهوم السابق للاستثمار على ما يسمى بالاستثمار الصافي والذي يشير إلى الإضافات الصافية لرصيد رأس المال في المجتمع، ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم الاستثمار الإجمالي والذي يشمل الاستثمار الصافي بجانب ما يسمى الاستثمار الإجمالي، الذي هو جزء من الاستثمار الإجمالي للمجتمع يخصص لإحلال أو تجديد ما يبيى أو يتقادم من الرأس المال الثابت، هذا وقد أعطى الفكر الاقتصادي للاستثمار الصافي أهمية محورية في تحقيق النمو و التنمية وذلك من المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) مرورًا بالنظرية الكثرية في الثلاثينات وصولًا إلى نماذج ونظريات النمو والتنمية في الأربعينيات والخمسينيات ونماذج النمو الداخلي وقد أجمعت هذه النظريات على ضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمار وذلك لتحقيق التنمية وإن اختلفت تلك النظريات فيما بينها بشأن مكان و زمان و توجيه هذه الدفعة من الاقتصاد الوطني .

ونظرا لأن قرارات الاستثمار من قبل قطاع الأعمال يدخل فيه عامل التوقعات فانه من الصعب وضع دالة للاستثمار إلا انه من المعقول أن نفترض أن تكلفة الحصول على نفود لإنفاقها على الاستثمار تعتبر محددًا مهمًا للإنفاق الاستثماري ، فعندما تدخل أي منشأة للسوق المالي لتتقترض يجب أن تدفع فائدة وعلى هذا فانه كلما كان سعر الفائدة أعلى كلما كانت التكلفة أعلى، وكلما زادت التكلفة كلما أحجمت المنشأة عن الاقتراض وعلى هذا الأساس فان سعر الفائدة يعتبر كاملاً مهما في تحديد ما إذا كان المشروع يجب أن ينفذ أم لا . فدالة الاستثمار تكون نتيجة علاقة عكسية بين كمية الاستثمار المخطط و سعر الفائدة⁶.

وهناك محددات أخرى للاستثمار ومن هذه المحددات ما يسمى بالتوقعات فالتوقع بان إقامة مصنع جديد سيؤدي إلى زيادة دخل المنشأة سيحفزها على القيام بتنفيذ المصنع أو شراء آلة جديدة، فإذا ما زاد الإنتاج باستخدام آلة جديدة فإن العائد لهذه المنشأة يزداد إلا أن إضافة هذه الآلة الجديدة أو المعدات الجديدة يأخذ وقتاً⁷، وهناك الفرق في الوقت بين الاحتياجات المالية

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014. وبين الظروف الاقتصادية في المستقبل يؤدي الى قرار الاستثمار قرارا صعبا ومعقدا نظرا لان الفائدة المرجوة من السلع الرأسمالية (آلة جديدة مثلا) تظهر في المستقبل فالمنشأة تأخذ قرارها بالاستثمار في مثل هذه السلع على أساس ما تتوقع في المستقبل. ومن المحددات المهمة للاستثمار التغيير التقني، فالبحث العلمي والتطور العلمي جزء من الاتفاق الاستثماري، فالمنشأة تنفق كثيرا على البحث العلمي والتطور الفني وذلك من أجل زيادة الإنتاج فالمنشأة عند تطوير ناتج جديد تقوم بالاستثمار في الآلات التي ستقدم هذا الناتج⁸، فمثلا الاكتشافات والمخترعات و التقدم الفني في إنتاج الإلكترونيات أدت الى استثمارات كبيرة في إنتاج أنواع كثيرة من أجهزة الإذاعة المرئية و المسموعة.

ثانيا : مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف الاقتصادي "S.Kuznets"، والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة النمو الاقتصادي على أنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها⁹.

ويبرز هذا التعريف عناصر النمو الاقتصادي التي تتمثل في زيادة الناتج بشكل مستمر، والتكنولوجيا المتجددة والمتطورة باعتبارها شرط أساسي لإحداث مستمر، والتكنولوجيا المتجددة والمتطورة باعتبارها شرط أساسي لإحداث النمو يسدعها في ذلك التعديلات، والتغيرات الهيكلية والأيدولوجية والسلوكية إجرائها، ويمكن استنباط نتيجة غاية التطور الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة، في حين أن التنمية تمثل عمل إرادي يتطلب شحذ المهمة بما يؤدي إلى إحداث النمو، ويعبر ذلك الجهود المبذولة من قبل الدول النامية، كما يعرف أيضاً النمو الاقتصادي في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي وبالتالي فإن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية¹⁰.

حسب "P. A. Samuelson" فإن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد، أو بطريقة أخرى يكون نموا اقتصاديا لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي، حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته¹¹.

كما يعرفه أيضاً على أنه الزيادة المستمرة والمنظمة نسبياً في الناتج الوطني الإجمالي والناتج المتوسط، وقد كانت بداية تحقيق هذا النوع من النمو في بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر، وسرعان ما انتشر خارج حدود الجزر البريطانية إلى بعض دول القارة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وأخيراً وبشكل ملفت للنظر حقاً - إلى اليابان¹².

يعرفه فيليب بيرو: هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمستغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي¹³. أما كسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي، كما يؤكد بونيه: "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"¹⁴. ويعرف الدكتور صلاح الدين نامق النمو الاقتصادي قائلاً: إن عملية النمو الاقتصادي "هي التفاعل القوى الذي يحدث في بيئة معينة وفي فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في البيئة والظروف المحيطة بها الإنسان ورأس المال وجميع المظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وستؤدي هذه التغيرات الثورية الجذرية إلى زيادة في الناتج الوطني الذي يعتبر في حد ذاته تغييرا طويل الأمد"¹⁵.

أخو الثاني: تطور الاستثمار في الجزائر ومصر خلال الفترة 1980 - 2014

أولاً: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014

1-1 تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1980 - 1989

حقق معدل الاستثمار "نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي" سنة 1980 نسبة 39 %، وانخفضت وحققت نسبة 35 % كمتوسط للفترة 1982 - 1986، وانخفض معدل الاستثمار أكثر خلال السنتين 1987 و 1988 إلى 27.5 % و 27.6 % على التوالي وحققت سنة 1989 نسبة 30 %، في هذه الفترة تم إصدار القانون رقم 82 - 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة والذي سمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49 %¹⁶، ولكن رغم هذا يبقى هذا القانون دون فعالية، وذلك راجع لكون الجزائر تبنت في تلك السنة قانونا يتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وبذلك تكون قد أكدت نيتها على رفض الاستثمار المباشر، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة، كما تم تعديل القانون السابق 82 - 11 في 19 أوت 1986 من أجل الاستجابة لمطالب الشركات الأجنبية ومحاولة التقليل من التحفظات التي يديها هؤلاء عن شروط الاستثمار في الجزائر، وقد أكد هذا القانون حماية حقوق الشريك الأجنبي، ولكن لم يأبى الأجانب الاستثمار في الجزائر وذلك راجع إلى طبيعة الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبيروقراطية، وفي 12 جويلية 1988 تم إصدار القانون رقم 88 - 25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، والذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، لكن هذا جاء في ظروف معارضة واضطرب سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار¹⁷.

فمن خلال هذا القانون فإن الشركات تصبح¹⁸:

* غير خاضعة لوصاية الوزارة.

* غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وأصبحت هذه الرقابة رقابة اقتصادية.

* غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة.

* خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة.

* صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأس المال المدفوع بهذا يكون تأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد.

1-2 تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة: 1990 - 2001

حقق معدل الاستثمار سنة 1990 نسبة 28.5 % وارتفعت هذه النسبة إلى 30.7 % سنة 1992، وانخفضت هذه النسبة إلى 22.4 % سنة 1997، وارتفعت مجددا إلى 28.5 % سنة 1999، وانخفضت إلى 25 % و 26 % سنتي 2000 و 2001 على التوالي¹⁹، لقد كشف انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 عن نقائص وسلبات النظام الاقتصادي السائد في الجزائر، حيث أدى انخفاض العائدات النفطية إلى تدي حجم الواردات وتقليص الاستثمارات العمومية، الشيء الذي نتج عنه ارتفاع ملموس في نسبة البطالة، وانخفاض محسوس في النمو الاقتصادي، لذا كان من الطبيعي أن تبذل الدولة جهودا معتبرة لإرساء مصداقية هذه التنمية، عن طريق إرساء نظام قانوني فعال يعمل على دعم اقتصاد السوق، لذلك كان لا بد من إعادة النظر في قانون الاستثمار، و بالفعل فإن النظام القانوني للاستثمار قد عرف تطورا معتبرا خلال هذه الفترة مستمدا قوانينه أساسا من تطور وتحويل الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حديث "نحو انفتاح السوق"، لذلك كان لا بد من إعادة النظر في قانون الاستثمار بالفعل.

والمميز خلال هذه الفترة هو صدور قانون النقد والقرض 10/90 وهو قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990²⁰ الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، فوفق ما جاء في المادتين 181 - 182 فلقد فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص كما أنه ألغى القانون 13/82 المتعلق بالشركات المختلطة²¹، كما أن المستثمر الغير مقيم

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014. أصبح بإمكانه أن ينشأ شركة عن طريق الاستثمار المباشر، أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة، وبذلك يكون هذا القانون قد أدخل تمييزاً بين المستثمرين المقيمين والغير المقيمين، حيث جاء في نص المادة 181: " يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري ". كما نصت المادة 182: " يعتبر مقيماً في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر "22.

كما أن هذا القانون يسمح بحرية تنقل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية، كما يسمح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدتهم أو بالمساهمة مع المقيمين، كما أن هذا القانون يسمح بتحويل المدخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين أي أنه يتم بعد شهرين من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر، وأهم انتقاد يوجه لهذا القانون هو أنه لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ماعدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد، وهذا باعتباره قانوناً خاصاً بتنظيم البنوك والمعاملات المالية، أكثر من كونه خاصاً بالاستثمارات، كما أن القانون ألغى القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنه منح المستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار²³، وذلك ضمن التوجيه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي، واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات والتدابير ذات الأبعاد الصحيحة، مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين الوطنيين والأجانب مع تسهيل وتبسيط الإجراءات، وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم: 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993²⁴، والمتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها²⁵، حيث أنه بتاريخ: 1995/08/02 صدر القانون الذي يحدد النظام الداخلي للوكالة وتم الانتظار إلى غاية 1996/12/17 لمعرفة أعضاء الشباك الوحيد للوكالة²⁶، حيث تمثلت مهامها أساساً في²⁷:

* دعم ومساعدة المستثمرين، ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات.

* تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي.

* اجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر.

لقد جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزاً عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص محلياً كان أو أجنبياً حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظرياً سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجانب، فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية التزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها، فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار²⁸، ونظراً لأن مسار استكمال قوانين تحرير الاستثمار عرف تأخراً كبيراً في هذه المرحلة بالإضافة إلى تسجيل العديد من النقائص على هذا القانون، لذلك تطلب الأمر تعديله، والذي تم فعلاً بإصدار الأمر الرئاسي رقم 01-03 بتاريخ 20 / 08 / 2001، كما تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص بصدر الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنحجرة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014.

المخيلين و الأجانب، وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها²⁹.

ورغم التحفيزات و الضمانات والامتيازات التي جاءت في هذا القانون فانه لم يحقق النتائج المرجوة والمرغوبة، لذلك تم تعديله بأوامر ومواد، ويمكن أن نستنتج أن الاستثمار في هذه الفترة، ورغم كل الجهود المبذولة والإصلاحات التي سنتها الحكومة الجزائرية إلا أنه (الاستثمار) سار ببطء حيث أن الحكومة الجزائرية تجد صعوبة في تحويل الموارد الهامة إلى استثمار، فهذا راجع إلى نقص في مناخ الاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى إعطاء الأولوية إلى القطاعات غير المنتجة، والمتمثلة في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي ضربت الجزائر في هذه الفترة، حيث عانت من ويلات الإرهاب و الذي أكل الأخضر واليابس والذي أثر على الاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي في الجزائر بالإضافة إلى عامل البيروقراطية والرشوة والحباة والفساد، ولارتباط الاقتصاد ككل بأسعار النفط أي لا يوجد تنوع للاقتصاد.

1-3: تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2014:

سجل معدل الاستثمار سنة 2002 نسبة 30.6 %، وارتفعت إلى 33.2 % سنة 2004، وانخفضت سنة 2006 إلى 30.1 %، ثم ارتفعت بشكل كبير سنة 2009 حيث حققت نسبة 46.8 %، وانخفضت بعد ذلك حيث حققت سنة 2011 نسبة 37.7 % ثم 39.4 % سنة 2012، ثم ارتفعت إلى حوالي 43 % سنة 2013-2014، وعرفت هذه المرحلة إصدار بعض التعديلات في قانون 2001 أهمها³⁰:

* المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتبر 2006 و المتضمن صلاحيات المجلس للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيرها.

* المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

* المرسوم التنفيذي رقم 357/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر 2006 المتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

* المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير سنة 2007 المحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01.

* المرسوم التنفيذي رقم 329/08 الصادر في 22 أكتوبر 2008 المتمم القائمة المعدلة بموجب *المرسوم التنفيذي رقم 07/08 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 يونيو 2008 المتعلق بمعيينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 03/01.

ثانيا: تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة: 1980-2014

2-1 تطور الاستثمار في مصر من سنة 1976 – 1981 – 1982

حقق معدل الاستثمار ما يقارب نسبة 28 % سنة 1976 و 31 % سنة 1978، ووصلت النسبة إلى 27.5 % سنة " 1980 / 1981"، وارتفعت هذه النسبة إلى 29.5 % سنة "1981 / 1982"، وبلغت مساهمة القطاع العام من إجمالي الاستثمارات المنفذة سنة 1976 نسبة 79.42 % ونسبة مساهمة القطاع الخاص حوالي 20.58 %، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع العام في جملة الاستثمارات المنفذة إلى 80.2 % سنة 1977 و 82.4 % سنة 1978، علما أنها انخفضت هذه النسبة ابتداء من سنة 1979 حيث وصلت النسبة إلى 76.04 % و 68.97 % و 69.9 % سنوات 1979 و

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014. 1980 و 1981 و 1982 على التوالي، وبالمقابل ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة ابتداء من 1979، حيث وصلت النسبة إلى 22.96% و 31.03% و 30.1% سنوات 1979 و (1980 / 1981) و (1981 / 1982) على التوالي³¹.

وخلال هذه الفترة أيضا قامت الحكومة المصرية بسن مجموعة من القوانين أهمها³²: القانون رقم 59 لسنة 1979: أعطى المشرع في هذا القانون الأولوية للمشروعات المقامة في المدن والمناطق العمرانية الجديدة، وقد ارتبطت حوافر هذا القانون بالبعد المكاني وبمشروعات العمران في المجتمعات الجديدة من أجل جذب وتشجيع الاستثمار بهذه المناطق.

القانون رقم 159 لسنة 1981: أعطيت الأولوية في هذا القانون للشركات المساهمة و المنشآت ذات الحجم الكبير، حيث نصت المادة رقم 134 على إعفاء الشركات الممنوحة ومساهماتها من كافة الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج، ولم يحدد القانون أنشطة اقتصادية معينة أو أي أهداف اقتصادية يسرى عليها إعفاءات هذا القانون. ورغم الإجراءات والسياسات التي قامت بها الحكومة المصرية في هذه الفترة، ولكن ظلت معدلات الاستثمار تحقق نسب متدنية، وذلك بسبب الحالة الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، كعجز الموازنة العامة، وزيادة معدلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى زيادة حجم الدين الخارجي.

2-2: تطور الاستثمار خلال الفترة من (1982 - 1990)

بلغ معدل الاستثمار نسبة 30.07% سنة (1982/1983)، وتذبذبت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض على طول هذه الفترة حيث انخفضت نسبة الاستثمارات إلى 27.18% سنة (1984/1985) ثم قفزت إلى 34.91% سنة (1988/1989)، ثم انخفضت إلى 31.7% سنة (1989/1990)³³، ويلاحظ في هذه الفترة تنفيذ العديد من مشاريع البنية الأساسية مما أدى إلى عدم انعكاس هذا المعدل المرتفع للاستثمار على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

والملاحظ من البيانات أيضا أن نسبة مساهمة القطاع العام من جملة الاستثمارات المنفذة قد انخفضت عما كانت عليه في السنوات السابقة، حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع العام سنة "1984/1983" نسبة 59.62%، وارتفعت قليلا سنة "1986/1985" إلى 62.69%، وبدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن وصلت سنة "1989/1988" نسبة 47.87% ونسبة 54.4% سنة "1990/1989"، بالمقابل زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في جملة الاستثمارات المنفذة حيث بلغت هذه النسبة سنة (1984/1983) نسبة 40.28%، وانخفضت قليلا في سنوات "1985/1984" و "1986/1985" و "1987/1986"، ثم ارتفعت إلى 52.12% سنة 1989/1988، ووصلت النسبة إلى 45.51% سنة "1990/1989"³⁴، وهذه النسب هي منطقية وذلك لأن الحكومة المصرية تريد التخلي عن القطاع العام شيئا فشيئا، وذلك لتزايد أعباء القطاع العام بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القوانين في هذا الشأن نذكر منها³⁵:

القانون رقم 230 لسنة 1989: يعتبر هذا القانون من أهم قوانين الاستثمار في تهيئة مناخ الاستثمار وجذب وتشجيع المستثمرين للعمل في مصر، وتمثل أهم أهداف هذا القانون في التوجيهات التالية:

* منح المستثمر المصري كافة المزايا التي يحصل عليها المستثمر العربي والأجنبي.

* تخطي المعوقات الإدارية والإجراءات والروتين الحكومي الذي يؤثر على نمو حجم الاستثمار وذلك بتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر وهي الهيئة العامة للاستثمار.

*معالجة وحل مشاكل المشروعات الاستثمارية المتوقفة أو المتعثرة.

*تشجيع الاستثمار في المجالات ذات الأولوية الوطنية.

*تقديم ضمانات للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية.

وقد استمر هذا القانون مدة 7 سنوات، علما أن صندوق النقد الدولي كان دائما يصرح بضرورة تحرير أسعار الفائدة لما لها من فائدة على تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة، والتي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، ومع عشية حرب الخليج أصبح الاقتصاد المصري يعاني من تشوه اقتصادي على كامل الأصعدة، الأمر الذي أدى إلى الاتفاق مع (FMI) لأنه أصبح أمرا ضروريا.

2-3: تطور الاستثمار خلال الفترة : 1990-2008

وصل معدل الاستثمار سنة "1991/1990" نسبة 28.81% ثم انخفضت إلى حوالي 19.4% سنة "1993/1992" و "20.14% سنة "1996/1995"، وارتفعت هذه النسبة إلى 21.5% سنة "1999/1998"، وانخفضت هذه النسبة إلى 21.6% و 19.5% و 18.26% سنوات "2000/1999" و "2001/2000" و "2002/2001" على التوالي، ثم انخفضت مجددا لتصل إلى نسبة 17.99% سنة "2003/2002" و 17.97% سنة "2006/2005" و 18.73% سنة "2007/2006" و 20.85% سنة "2008/2007"³⁶.

ويلاحظ من خلال التحليل السابق أن حجم الاستثمار عرف قيما مطلقة مرتفعة نسبيا ابتداء من 1991 أي منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية التي دعا إليها صندوق النقد الدولي، وذلك مع تحرير أسعار الفائدة باستثناء سنة "2002/2001" والذي عرف انخفاضا، أما معدل الاستثمار فقد تراجع منذ سنة (1999/1998)، وذلك نتيجة حدوث الأزمة الآسيوية وظهور تداعياتها في معظم الاقتصاديات الناشئة، ولم يعد هذا المعدل إلى مستواه، وإن بدأ يتحسن متجاوزا نسبة 20% سنة "2007/2006" (النسبة بلغت 20.8% ولأول مرة منذ 8 سنوات) ويرجع الفضل في هذا لارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر.

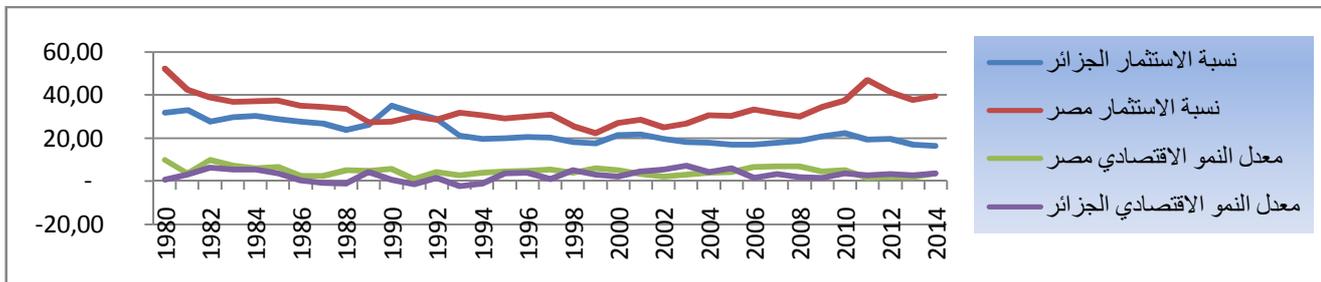
كما نستنتج في هذه الفترة أيضا تناقص الاستثمار الحكومي واستثمار قطاع الأعمال العام بدرجات متفاوتة خلال الفترة "1991 / 2008"، وذلك نتيجة تطبيق سياسات الثبيت والتكليف الهيكلي في 1991 نتيجة تخفيض الإنفاق العام ومن ثم تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية، ولتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من ناحية أخرى، وظهر ذلك جليا خاصة كما قلنا سابقا في السنوات الأخيرة "2006/2005" و "2007/2006" و "2008/2007". كما نستنتج أيضا العلاقة الطردية بين الاستثمار وسعر الفائدة وهذا ما يؤكد ضعف فعالية تخفيض سعر الفائدة على القروض في تحفيز الاستثمار لأن هناك عوامل أخرى تدخل وتؤثر أكثر عند اتخاذ قرار الاستثمار كتوقعات الأرباح في المستقبل، وحجم الاستثمارات في البنية الأساسية، ومدى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

2-4: تطور الاستثمار في مصر خلال الفترة : 2008-2014

عرف معدل الاستثمار تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض على طول هذه الفترة بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت الأسواق المالية العالمية، وإلى الظروف السيئة التي تعاني منها مصر، حيث سجل معدل الاستثمار سنة "2010/2009" نسبة منخفضة عن التي سجلت سنة "2008/2007"، 19.19%³⁷، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وما فعلتها بالأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول والإيرادات، والعجز في ميزان المدفوعات، والعجز في الموازنة العامة للدولة، وخسران مصر لمجموعة من المستثمرين (نقص الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة المالية العالمي)، وارتفعت هذه النسبة

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014. قليلا إلى 19.5 % سنة " 2011/2010 "، أما سنة " 2011 / 2012 " وبسبب الثورتين التي شهدتها الدولة المصرية انخفض معدل الاستثمار إلى أدنى المستويات حيث سجل نسبة 16,38 % و 14.17 % سنني (2013 / 2012) (2014 / 2013) على التوالي³⁸، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر بالإضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والتي أدت إلى هروب الكثير من رجال الأعمال من مصر والهروب بأموالهم إلى بر الأمان وإلى الدول الآمنة اقتصاديا وسياسيا، وذلك بسبب ارتفاع نسب التضخم، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي حيث أصبحت المظاهرات في كل مكان من بقاع مصر، بالإضافة إلى عدم الثقة بين المواطن والدولة التي وصلت إلى حدود كبيرة، وإغلاق بورصة مصر لأشهر، وإغلاق أغلب البنوك بسبب الانفلات الأمني كل هذه الظروف أدت باختيار وإن صح القول نسبة الاستثمار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 01: تطور نسبة الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر.



المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الثالث : القياس الاقتصادي لعلاقة الاستثمار مع النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر ومصر خلال الفترة: 1980-2014.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل

في دراستنا لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي للجزائر ومصر، اخترنا دولتين كعينة للدراسة وهي: الجزائر، مصر، ولقد كان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي³⁹، واختيرت فترة الدراسة من سنة 1980 إلى 2014.

استعملنا في دراستنا 4 سلاسل اقتصادية كلية هي: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر (LPibdz) ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لدولة مصر (LPibegy)، ولوغاريتم الاستثمار (LLidz) لدولة الجزائر، ولوغاريتم الاستثمار (LLiegy) لدولة مصر، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1980 إلى 2014، سنحاول في مرحلة أولى تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر (LPibdz) والاستثمار (LLidz) لدولة الجزائر، وفي مرحلة ثانية تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي لدولة مصر (LPibSegy) والاستثمار (LLiegy) لدولة مصر بالطريقة الإحصائية المناسبة.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى " نموذج تصحيح الخطأ" أو طويل المدى "علاقة التكامل المتزامن"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية "المتغيرات المستعملة في التقدير"، وذلك بتحليل التقليدي للسلاسل (المنحني

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014. (البياي) ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المترامن).

سوف نستخدم على اختبارات ديكي فولار البسيط (DF) وديكي فولار المطور (ADF).

ملاحظة: قبل تطبيق اختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة، ولإيجاد درجة التأخير تتبع الخطوات التالية:
*نقوم بإجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلسلة محل الدراسة.

*نقوم بملاحظة Correlogram للسلسلة التي أجرينا عليها الفرق من الدرجة الأولى، وذلك بتحديد الأعمدة (Les pics) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC). إذا كان: $P = 0$ (أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار ديكي فولار البسيط، وإذا كان $P \geq 1$ نستعمل اختبار ديكي فولار المطور (أي يوجد على الأقل تأخير له دلالة إحصائية).

*نقوم بتقدير النموذج السادس مثلا في حالة $P \geq 1$ عند التأخيرات الموافقة للأعمدة الخاصة بدالة الارتباط الذاتي الجزئية الخارجة عن مجال الثقة على الترتيب (نبدأ بأعظم تأخير)، ونأخذ التأخير الذي يكون معامله معنوي.

من خلال ملاحظتنا الـ: "Correlogram" لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC) ودوال الارتباط الذاتي البسيطة (FAC) تخرج عن مجال الثقة حتى لتأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة وإثبات وجود جذر أحادي نقوم بتطبيق (DF) و(ADF) على مختلف هذه السلاسل.

في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير "P" من خلال الـ: "Correlogram" وذلك للفروقات من الدرجة الأولى، بالاستعانة برنامج "Eviews.9" وجدنا أن التأخيرات هي: $P = 1$ بالنسبة لكل السلاسل الأصلية والفروقات من الدرجة الأولى.

ونتائج هذه الاختبارات يمكن قراءتها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نتائج اختبارات ديكي فولار البسيط (DF) وديكي فولار المطور (ADF) للسلاسل الأصلية.

t-tab	DLIegy	DLIidz	DLPibegy	DLPibdz	LLIegy	LLIidz	LPIibegy	LPIibdz	النموذج	
-1.95	-5.10	-5.68	-4.46	-6.12	0.73	0.89	0.47	-1.42	$t_{\hat{\phi}}$	4
-2.95	-5.33	-5.85	-4.61	-6.01	0.31	-1.68	0.04	-2.78	$t_{\hat{\phi}}$	5
2.56	1.32	1.19	1.13	-0.15	0.97	1.86	0.98	2.33	t_c	
-3.55	-5.96	-5.85	-5.03	-5.92	-0.88	2.64	-0.71	-2.80	$t_{\hat{\phi}}$	6
2.81	-1.17	1.20	-0.95	0.56	-1.17	2.83	-0.95	0.52	t_c	
3.14	2.01	-0.73	1.65	-0.57	1.85	-2.09	1.69	1.28	t_b	

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

أثبتت النتائج في الجدول رقم 01 ان كل السلاسل الأصلية "LLIegy، LLIidz، LPIibegy، LPIibdz" لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام، كما أثبتت أيضا النتائج على عدم وجود الثابت (C) في السلاسل المدروسة، كما أثبتت النتائج في الجدول رقم(1) وجود الجذر الأحادي في كل السلاسل وبالتالي فإن السلاسل "LLIidz، LPIibegy، LPIibdz" بدون مشتقة.

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014.

وعند تتبعنا نفس التحليل السابق وجدنا أن كل السلاسل المدروسة استقرت عند الفروقات من الدرجة الأولى:
"DLLiegy، DLLidz، DLPibegy، DLPibdz" والجدول رقم 01 يؤكد ذلك.

نتيجة: السلاسل "LLiegy، LLidz، LPibegy، LPibdz" متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)).

الفرع الثاني: دراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل وتقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر
1* اختبار علاقة التكامل المتزامن:

بعد دراستنا لمجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرار وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، من خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن، وللتأكد من هذا سنقوم باختبار جوهانسون (Johansen).

المرحلة الأولى: تحديد درجة تأخير المسار VAR للسلاسل الأصلية: بالاستعانة ببرنامج Eviews وبالاعتماد على المعايير:

(Log-likelihood، Schwarz، Akaike) وجدنا أن التأخير المقبول هو: $P=2$ (أدنى قيمة لأحد المعيارين الأولين وأكبر قيمة بالنسبة للمعيار الثالث).

المرحلة الثانية: اختبار جوهانسون: وجدنا في المرحلة السابقة أن التأخير المقبول للمسار VAR هو: $P=2$ ، ومنه سنجري الاختبار على نموذج $VAR(1)$.

الجدول رقم (2): اختبار جوهانسون (Johansen).

Date: 07/06/17 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBDZ LLIDZ
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.308055	14.33567	15.49471	0.0742
At most 1	0.064024	2.183464	3.841466	0.1395

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.308055	12.15221	14.26460	0.1050
At most 1	0.064024	2.183464	3.841466	0.1395

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

$$a / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$b / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

في الفرضية (a) نقبل الفرضية الصفرية (أي H_0) وذلك مهما كان مستوى المعنوية (1% أو 5%) لأن إحصائية جوهانسون أقل من القيمة الحرجة لها، عدد معادلات التكامل المتزامن هو 0.

2* اختبار السببية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المرحلة الأولى: تحديد درجة تأخير المسار VAR للسلاسل المستقرة: بالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا بالاعتماد على المعايير (Log-likelihood، Schwarz، Akaike) وجدنا أن التأخير المقبول هو: $P=2$ (أدنى قيمة لأحد المعيارين الأولين وأكبر قيمة بالنسبة للمعيار الثالث).

المرحلة الثانية: اختبار السببية لغرانجر: وجدنا في المرحلة السابقة أن التأخير المقبول للمسار VAR هو: $P=2$ ، ومنه سنجري الاختبار على نموذج $VAR(2)$.

الجدول رقم (3): اختبار السببية.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLIDZ does not Granger Cause DLPIDZ	32	4.18042	0.0262
DLPIDZ does not Granger Cause DLIDZ		0.54810	0.5843

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين الاستثمار و النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.02 وهو أقل من 0.05) وبالتالي فإن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس غير محقق حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الاستثمار و النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.58 وهو أكبر من 0.05) أي أن هناك سببية في اتجاه واحد، من الاستثمار إلى النمو الاقتصادي .

النتيجة: بما أن السلسلتين ليستا في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج أشعة الانحدار الذاتي في مرحلة التقدير .

3* تقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (4): نتائج التقدير.

	DLIDZ	DLPIDZ
DLIDZ(-1)	0.794302 (0.19131) [4.15191]	0.256569 (0.1342) [0.49973]
DLIDZ(-2)	0.116185 (0.20224) [0.57450]	1.092937 (0.54274) [2.01374]
DLPIDZ(-1)	0.014176 (0.06614) [0.21433]	0.664809 (0.17750) [3.74536]
DLPIDZ(-2)	0.035067 (0.06377) [0.54989]	0.093869 (0.17114) [0.49009]
C	0.109507 (0.31528) [0.34733]	2.760442 (0.84611) [3.26251]
R-squared	0.736565	0.648492
Adj. R-squared	0.697537	0.596417
Sum sq. resids	17.55740	126.4530
S.E. equation	0.806396	2.164127
F-statistic	18.97299	12.45299
Log likelihood	-35.80187	-67.39219
Akaike AIC	2.550117	4.524512
Schwarz SC	2.779138	4.753533
Mean dependent	1.766595	3.647341
S.D. dependent	1.466264	3.406562
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.035722	2.161173
Determinant resid covariance		-103.1426
Log likelihood criterion		7.071405
Schwarz criterion		7.529448

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

أولاً: التفسير الاقتصادي :

المعادلة المقدرة: سوف نأخذ فقط معادلة النمو الاقتصادي وذلك لأنه محور دراستنا أي :

$$DLPibdz = 2.76 + 0.66 * DLPibdz (-1) + 0.08 * DLPibdz (-2) + 0.25 * DLIDz (-1) + 1.09 * DLIDz (-2) + e_t$$

*بالرجوع لإطار الظاهرة نظرياً نجد أن المعادلة مقبولة من الناحية الاقتصادية؛ كون أن الناتج المحلي الإجمالي (LPibdz) يتأثر بصفة مباشرة بالناتج المحلي الإجمالي (LPibdz) للفترة السابقة، حيث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي في السنة t ارتباطاً طردياً مع (LPibdz) في السنة السابقة لها t-1 وهذا منطقي لأن زيادة (LPibdz) في الفترة السابقة يؤثر بالإيجاب على الفترة الحالية t وذلك بمرونة قدرها 0.66%، لأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تراكمية، كما أن هناك علاقة طردية أيضاً بين الناتج المحلي الإجمالي (LPibdz) في السنة t مع السنتين السابقتين t-2 وذلك بمرونة قدرها 0.08%.

*كما وجدنا أن هناك علاقة طردية بين (LPibdz) و (LLidz) للفترة السابقة وذلك بمرونة قدرها 0.25%، وهذا منطقي لأن زيادة الاستثمار يؤثر بصفة مباشرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (LPibdz).

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014.

*كما وجدنا أن هناك علاقة طردية بين (LPibdz) و (LLidz) للفترة السابقة الثانية وذلك بمرونة قدرها 1.09%، وهذا منطقي لأن زيادة الاستثمار يؤثر بصفة مباشرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (LPibdz).

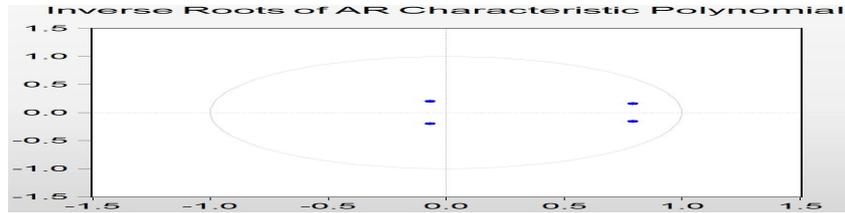
ثانيا: التحليل والاختبارات الإحصائية:

*معامل التحديد: نلاحظ أن المعادلة مفسرة بنسبة: 64% .

*اختبار معنوية المعامل : من اختبار ستودينيت: أغلبية العلامات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي (LPibdz) وهذا عند مستوى معنوية 05% . كما أن اختبار فيشر: جهته أيضا أكبر من القيمة النظرية والمتغيرات المستخدمة تؤثر معا في النموذج .

*دراسة استقرارية بواقى النموذج: للتأكد من مدى استقرارية بواقى النموذج تستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 02: اختبار: L'inverse des racine associées à la partie AR.



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية، ومنه النموذج VAR(2) مستقر.

*اختبار الارتباط الذاتي للبواقى:

الجدول رقم (5): اختبار الارتباط الذاتي للبواقى.

Lags	LM-Stat	Prob	Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	8.921048	0.0631	1	1.488123	NA*	1.536127	NA*	NA*
2	4.829112	0.3053	2	5.009879	NA*	5.292666	NA*	NA*
3	5.365100	0.2518	3	10.17199	0.0376	10.98879	0.0267	4
4	1.035781	0.8966	4	11.40186	0.1800	12.39413	0.1345	8
5	6.857099	0.1436	5	18.40275	0.1040	20.69171	0.0551	12
6	2.947461	0.5667	6	20.75220	0.1882	23.58335	0.0990	16
7	3.048420	0.5498	7	22.87637	0.2949	26.30228	0.1561	20
8	4.134786	0.3881	8	26.14491	0.3459	30.66034	0.1638	24
9	6.097039	0.1920	9	30.73275	0.3291	37.04342	0.1179	28
10	8.577884	0.0697	10	35.32131	0.3141	43.71769	0.0811	32
11	0.727394	0.9479	11	35.72797	0.4814	44.33736	0.1604	36
12	1.210511	0.8764	12	36.39194	0.6335	45.39972	0.2571	40
13	7.948399	0.0936	13	39.06693	0.6826	49.90495	0.2502	44
14	13.45146	0.0093	14	41.65172	0.7291	54.50015	0.2410	48
15	1.282858	0.8643	15	42.48537	0.8245	56.03171	0.3261	52
16	1.548082	0.8181	16	42.99777	0.8988	57.09653	0.4341	56

Probs from chi-square with 4 df.

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order. df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقى النموذج تستخدم اختباري (LM) و (Box-Pierce) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقى النموذج والنتائج ملخصة في الجدول رقم 05، وتشير النتائج إلى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقى النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% كما استنتجنا أنه لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقى النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض "Bruit Blanc".

*اختبار ثبات تباين للبواقى: "Test d'omoscédasité": اعتمدنا في هذا الاختبار على اختبار "White" حيث الفرضية الصفرية تقر على ثبات تباين البواقى والنتائج ملخصة في الجدول رقم 06، والتي أقرت على قبول الفرضية الصفرية أي أن تباين البواقى ثابت خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (6): اختبار ثبات تباين للبواقى.

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014.

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/03/17 Time: 15:23
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
11.53599	24	0.9846

Individual components:					
Dependent	R-squared	F(8.23)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.143910	0.483291	0.8554	4.605112	0.7988
res2*res2	0.072498	0.224722	0.9826	2.319222	0.9896
res2*res1	0.134409	0.446431	0.8903	4.301093	0.8290

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

*اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الجدول رقم 7: جدول التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

اختبار جاك - بيرا:

نلاحظ أن الاحتمال يساوي 0.77 أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية 0.05%.

ثالثا: دوال الاستجابة ، تحليل التباين

الجدول رقم 8: جدول الصدمات العشوائية وتحليل التباين.

Variance Decomposition of DLLIDZ:			Response of DLLIDZ:	
Period	S.E.	DLLIDZ	Period	DLLIDZ
1	0.852223	100.0000	1	0.852223
2	1.089370	99.99827	2	(0.19823)
3	1.285815	99.68995	3	(0.19406)
4	1.415467	99.29823	4	(0.27942)
5	1.511696	98.93374	5	(0.23857)
6	1.569065	98.64743	6	(0.584203)
7	1.600152	98.42172	7	(0.24875)
8	1.613966	98.26021	8	0.520933
9	1.618765	98.15765	9	(0.31255)
10	1.619753	98.10290	10	0.409541

Variance Decomposition of DLPIDBZ:			Response of DLPIDBZ:	
Period	S.E.	DLPIDBZ	Period	DLPIDBZ
1	1.926251	1.462057	1	-0.232914
2	2.115496	1.729516	2	(0.34470)
3	2.142978	1.896067	3	0.152160
4	2.440479	24.24154	4	(0.42279)
5	2.871679	45.28399	5	0.098350
6	3.302769	58.53334	6	(0.43407)
7	3.635648	65.52178	7	-1.164790
8	3.886405	69.48909	8	(0.37763)
9	4.053377	71.62745	9	-1.513457
10	4.153080	72.70451	10	(0.54735)

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

1* تحليل الصدمات :

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات ومن خلال تطبيقنا لصدمة على $LLidz$ تقدر بـ 0.85 في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة لكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي : 0.67 لـ $LLidz$ و 0.004 لـ $LPibdz$ في الفترة الثانية، و 0.04 لـ $LLidz$ و 0.03 لـ $LPibdz$ في الفترة العاشرة، وهذا يعني أن أي تغير ما يحدث للاستثمار - زيادة أو نقصان - قد يؤثر حتما على الناتج المحلي الإجمالي كما أن النتائج بينت أن الصدمات كانت قوية خلال المراحل الأولى لتتخفف بعد ذلك لتصبح شبه معدومة وهذه ميزة نماذج الـ VAR بحيث تقدم لنا جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات .

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014.

2* تحليل التباين : إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ ومن خلال جدول تحليل التباين يمكننا من الإدلاء بالملاحظة التالية : الاستثمار يساهم بنسبة كبيرة في تباين خطأ التنبؤ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث يساهم بنسبة 98% وهذا معناه أن أي تغير أو صدمة على الاستثمار يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي .

الفرع الثالث: دراسة العلاقة طويلة الأجل وتقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر

1* اختبار علاقة التكامل المتزامن :

بنفس الطريقة السابقة وبلاستعانة ببرنامج Eviews وجدنا أن التأخير المقبول للمسار VAR هو: $P=3$ ، ومنه سنجري الاختبار على نموذج $VAR(2)$ في اختبار جوهانسون تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (9): اختبار جوهانسون (Johansen).

Date: 07/07/17 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIBEGY LLIEGY
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	
None	0.141177	4.908579	15.49471	0.8185	
At most 1	0.001200	0.038413	3.841466	0.8446	

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)					
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	
None	0.141177	4.870166	14.26460	0.7582	
At most 1	0.001200	0.038413	3.841466	0.8446	

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9

$$a / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

حسب الجدول أعلاه إن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية هي:

$$b / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

في الفرضية (a) نقبل الفرضية الصفرية (أي H_0) وذلك مهما كان مستوى المعنوية (1% أو 5%) لأن إحصائية جوهانسون أقل من القيمة الحرجة لها، عدد معادلات التكامل المتزامن هو 0.

2* اختبار السببية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر.

بنفس الطريقة السابقة وبلاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية: بنفس الطريقة السابقة وبلاستعانة ببرنامج Eviews وجدنا أن التأخير المقبول للمسار VAR هو: $P=2$ ، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (10): اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/07/17 Time: 16:37
Sample: 1980 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLIEGY does not Granger Cause DLPBEGY	32	5.01800	0.0140
DLPBEGY does not Granger Cause DLIEGY		0.02552	0.9748

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9

* من خلال قيمة إحصائية فيشر نرفض عدم وجود السببية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.01 وهو أكبر من 0.05) وبالتالي فإن الاستثمار لا يؤثر على النمو الاقتصادي، والعكس غير محقق حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.97 وهو أكبر من 0.05) أي أنه هناك سببية في اتجاه واحد من الاستثمار إلى النمو الاقتصادي

النتيجة: بما أن السلسلتين ليستا في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج أشعة الانحدار الذاتي في مرحلة التقدير .

3* تقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر

الجدول رقم (11): نتائج التقدير .

Vector Autoregression Estimates		
Date: 07/07/17 Time: 16:41		
Sample (adjusted): 1983-2014		
Included observations: 32 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	DLPiBEGY	DLLEIEGY
DLPiBEGY(-1)	0.823949 (0.18125) [4.30147]	1.377796 (0.44427) [3.10129]
DLPiBEGY(-2)	0.057883 (0.20024) [0.28907]	-1.367870 (0.46442) [-2.94533]
DLLEIEGY(-1)	0.015995 (0.07132) [0.22427]	-0.371740 (0.16542) [-2.24723]
DLLEIEGY(-2)	0.007830 (0.07123) [0.10711]	-0.180325 (0.16523) [-0.90988]
C	0.318682 (0.22676) [1.40538]	0.489623 (0.52593) [0.89293]
R-squared	0.726385	0.371068
Adj. R-squared	0.685851	0.277893
Sum sq. resid	18.23577	98.09820
S.E. equation	0.821823	1.906113
F-statistic	17.91983	3.982475
Log likelihood	-36.49042	-63.32976
Akaike AIC	2.588026	4.270610
Schwarz SC	2.817047	4.489631
Mean dependent	1.765595	0.430297
S.D. dependent	1.466264	2.243095
Determinant resid covariance (dof adj.)	2.452293	1.745822
Determinant resid covariance	99.72769	9.857979
Log likelihood	99.72769	9.857979
Akaike information criterion	7.316022	7.316022
Schwarz criterion	7.316022	7.316022

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

الفرع الأول: التفسير الاقتصادي :

المعادلة المقدره: سوف نأخذ فقط معادلة النمو الاقتصادي وذلك لأنه محور دراستنا أي :

$$DLPibegy = 0.31 + 0.82 * DLPibegy (-1) + 0.05 * DLPibegy (-2) + 0.01 * DLLEiegy(-1) + 0.007 * DLLEiegy (-2) + e_t$$

*بالرجوع لإطار الظاهرة نظريا نجد أن المعادلة مقبولة من الناحية الاقتصادية؛ كون أن الناتج المحلي الاجمالي (LPibegy) يتأثر بصفة مباشرة بالناتج المحلي الاجمالي (LPibegy) للفترة السابقة، حيث يرتبط الناتج المحلي الاجمالي في السنة t ارتباط طردي مع (LPibegy) في السنة السابقة لها t-1 وهذا منطقي لأن زيادة (LPibegy) في الفترة السابقة يؤثر بالإيجاب على الفترة الحالية t وذلك بمرونة قدرها 0.82%، لأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تراكمية، كما أن هناك علاقة طردية أيضا بين الناتج المحلي الاجمالي (LPibegy) في السنة t مع السنتين السابقتين t-2 وذلك بمرونة قدرها 0.05%.

*كما وجدنا أن هناك علاقة طردية بين (LPibegy) و (LLiegy) للفترة السابقة وذلك بمرونة قدرها 0.01%، وهذا منطقي لأن زيادة الاستثمار يؤثر بصفة مباشرة على زيادة الناتج المحلي الاجمالي (LPibegy).
*كما وجدنا أن هناك علاقة طردية بين (LPibegy) و (LLiegy) للفترة السابقة الثانية وذلك بمرونة قدرها 0.007%، وهذا منطقي لأن زيادة الاستثمار يؤثر بصفة مباشرة على زيادة الناتج المحلي الاجمالي (LPibegy).

الفرع الثاني: التحليل والاختبارات الإحصائية:

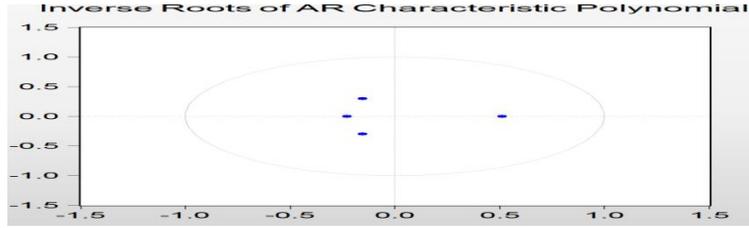
*معامل التحديد: نلاحظ أن المعادلة مفسرة بنسبة: 72% .

اختبار معنوية المعامل : من اختبار ستودينيت: نأكد لنا أن أغلبية المعلمات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي (LPibdz) وهذا عند مستوى معنوية 05%، كما أن اختبار فيشر من جهته أيضا أكبر من القيمة النظرية والمتغيرات المستخدمة تؤثر معا في النموذج .

*دراسة استقرارية بواقي النموذج : للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج تستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 03 : اختبار: L'inverse des racine associées à la partie AR.

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014.



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية، ومنه النموذج VAR(2) مستقر.

*اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (12): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

VAR Residual Serial Correlation LM Test			VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no serial correlation			Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Date: 07/08/17 Time: 15:50			Date: 07/08/17 Time: 15:56					
Sample: 1980 2014			Sample: 1980 2014					
Included observations: 32			Included observations: 32					
Lags	LM-Stat	Prob	Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.692463	0.9523	1	0.146923	NA*	0.151662	NA*	NA*
2	1.044104	0.9030	2	0.732501	NA*	0.776279	NA*	NA*
3	0.779777	0.9411	3	3.276672	0.5126	3.583640	0.4653	4
4	1.464247	0.8330	4	9.334980	0.3148	10.50742	0.2312	8
5	0.955540	0.9165	5	9.655991	0.6461	10.88788	0.5386	12
6	1.078068	0.8977	6	10.86392	0.8178	12.37457	0.7178	16
7	1.140900	0.8877	7	11.25340	0.9394	12.87309	0.8828	20
8	0.958009	0.9161	8	18.00853	0.8026	21.87994	0.5864	24
9	2.630061	0.6215	9	18.61526	0.9096	22.72408	0.7467	28
10	1.324912	0.8571	10	20.39630	0.9440	25.31468	0.7931	32
11	1.171147	0.8828	11	20.56564	0.9817	25.57273	0.9018	36
12	0.907963	0.9234	12	27.71795	0.9291	37.01642	0.6053	40
13	7.029318	0.1343	13	27.94797	0.9716	37.40382	0.7485	44
14	1.527730	0.8217	14	28.92553	0.9867	39.14171	0.8152	48
15	5.343444	0.2538	15	29.58249	0.9948	40.37635	0.8792	52
16	1.461577	0.8334	16	35.00313	0.9875	51.21962	0.6561	56

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج تستخدم اختباري (LM) و (Box-Pierce) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والناتج ملخصة في الجدول رقم 12، وتشير النتائج إلى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% كما استنتجنا أنه لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض "Bruit Blanc".

*اختبار ثبات تباين البواقي: "Test d'omoscédacité": اعتمدنا في هذا الاختبار على اختبار "White" حيث الفرضية الصفرية تقر على ثبات تباين البواقي والناتج ملخصة في الجدول رقم 13 والتي أقرت على قبول الفرضية الصفرية أي أن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.

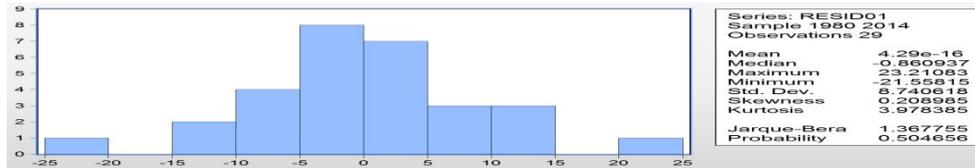
الجدول رقم (13): اختبار ثبات تباين البواقي.

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)					
Date: 07/08/17 Time: 16:00					
Sample: 1980 2014					
Included observations: 32					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
10.24531	24	0.9935			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(8,23)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.060996	0.186753	0.9903	1.951857	0.9825
res2*res2	0.057875	0.176611	0.9920	1.851993	0.9852
res2*res1	0.138624	0.462683	0.8695	4.435972	0.8158

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9

اختبار التوزيع الطبيعي :

الجدول رقم 14: جدول التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

اختبار جاك - بيرا:

نلاحظ أن الاحتمال يساوي 0.50 أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء. بمعنوية 0.05%.

الفرع الثالث: دوال الاستجابة، تحليل التباين

الجدول رقم 15: جدول الصدمات العشوائية وتحليل التباين.

Variance Decomposition of DLLIEGY:				Response of DLLIEGY:		
Period	S.E.	DLLIEGY	DLPBIEGY	Period	DLLIEGY	DLPBIEGY
1	1.906113	100.0000	0.000000	1	1.906113	0.000000
2	2.318697	76.16820	23.83180	2	-0.679564	1.131938
3	2.398085	71.20884	28.79116	3	0.003192	-0.611917
4	2.400048	71.25430	28.74570	4	0.380333	0.372883
5	2.400570	71.26663	28.73337	5	0.096580	-0.009701
6	2.402072	71.17758	28.82242	6	0.294063	0.297900
7	2.402372	71.15985	28.84015	7	-0.443459	0.023455
8	2.402660	71.14333	28.85667	8	0.169988	0.241200
9	2.402945	71.12651	28.87349	9	0.091802	-0.354918
10	2.403137	71.11520	28.88480	10	0.054111	0.158877

Variance Decomposition of DLPBIEGY:				Response of DLPBIEGY:		
Period	S.E.	DLLIEGY	DLPBIEGY	Period	DLLIEGY	DLPBIEGY
1	0.821826	0.065656	99.93434	1	0.021058	0.821557
2	1.065791	0.240513	99.75949	2	0.047839	0.676921
3	1.235520	0.307585	99.69242	3	0.181277	0.178688
4	1.353527	0.319924	99.68008	4	0.044309	0.623408
5	1.438438	0.333587	99.66641	5	0.202051	0.182077
6	1.502236	0.341848	99.65815	6	0.034144	0.551688
7	1.550467	0.346906	99.65309	7	0.426711	0.208723
8	1.587305	0.350715	99.64928	8	0.032267	0.485824
9	1.615677	0.353435	99.64657	9	0.133113	0.296543
10	1.637621	0.355428	99.64457	10	0.028500	0.432201

Cholesky Ordering: DLLIEGY DLPBIEGY

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews.9.

1: تحليل الصدمات: من خلال تطبيقنا لصدمة على DLLIEGY تقدر بـ 1.90 في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة لكن هناك تغير في الفترة الموالية حتى الفترة العاشرة، كما أن النتائج بينت أن الصدمات كانت قوية خلال المراحل الأولى لتتخفف بعد ذلك لتصبح شبه معدومة وهذه ميزة نماذج الـ VAR بحيث تقدم لنا جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات.

2: تحليل التباين: من خلال جدول تحليل التباين يمكننا من الإدلاء بالملاحظة التالية: الاستثمار يساهم بنسبة كبيرة في تباين خطأ التنبؤ بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي حيث يساهم بنسبة 71%، وهذا معناه أن أي تغير أو صدمة على الاستثمار يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

خاتمة:

* رغم الجهود المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية، ورغم التطور في قيم الاستثمارات خلال هذه الفترة إلا أنه لم تستطع هذه القيم إخراج الجزائر من قوقعة الاقتصاد الربحي، وذلك لأن الاستثمار لا يعتمد على وفرة الموارد فحسب بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهذا ما يطلق في أدبيات الاستثمار تديني الطاقة الاستيعابية للدول النامية، فمشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في

أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014. تحويلها إلى رأس مال عيني و وسائل الإنتاج قادرة على خلق مناصب شغل، و قيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية تقلل الاعتماد الكلي على البترول، لقد أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري هو تحويله لاحتياطي غير قابل للتجديد (المحروقات) إلى احتياطي متقلب (الدولارات الأمريكية المودعة في الخارج) و قابل للزوال لذا فعلى صانعي السياسة الإقتصادية في الجزائر وضع هيكل حوافز امام الشركات الأجنبية يشجعها على مزيد من التصدير ، ولا بد من وضع هيكل حوافز جديد لحث الشركات الأجنبية على تشغيل مزيد من العمالة المحلية.

* رغم الجهود المبذولة من الحكومة المصرية في زيادة مناخ جذب الاستثمار، ورغم أيضا الإيجابيات ونقاط القوة المتوفرة في مصر كتتنوع هيكل الاقتصاد المصري وتمتعها بموقع متوسط، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتوقيع مصر للعديد من الاتفاقيات لتحرير التجارة، وتطور قدرة الجهاز المصرفي المصري، بالإضافة إلى تمتعها بشبكة من الطرق وتحوذ على ثاني أقدم شبكة سكك حديد في العالم، بالإضافة إلى ارتفاع مساحة الأرض المزروعة و تحكم مصر في قناة السويس والتي هي شريان عالمي للملاحة، ولكن نقاط الضعف هي السيطرة على المحيط الاستثماري لمصر، ويتمثل في ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى بطئ السداد للمديونية الخارجية لمصر، وتراجع معدلات الادخار بالإضافة إلى تزايد عبئ خدمة السدين العام الحكومي، وإلى عدم الاستخدام الأمثل لبعض القروض والمنح الخارجية، ونقص التمويل وتفشي ظاهرة الاقتصاد الفاسد، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وإلى تعدد الجهات التي يرتبط عملها بالنشاط الاستثماري.

* أوضحت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية وارتباط بين النمو الاقتصادي والاستثمار في الجزائر ومصر، مما يعزز أهمية الاستثمار في زيادة معدل النمو الاقتصادي"كون أن العلاقة مباشرة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي بل أنه يعتبر القيد الأساسي لعملية النمو الاقتصادي".

* تبين من الدراسة القياسية أيضا أن هناك علاقة قصيرة الأجل بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر ومصر، أي أن معدل نمو الاقتصاد في الأجل القصير يتأثر بشكل مباشر بالاستثمار، وبالتالي ومن هذه النتيجة المتحصل عليها تجريبيا فإنه لا بد من الدعوة أكثر الى تنويع الاقتصاد في كل من الجزائر ومصر.

لذا فلا بد لصانعي السياسات الإقتصادية في الجزائر ومصر للرفع من الاستثمار المحلي والأجنبي والسيطرة على بعض المتغيرات المؤثرة على الاستثمار، وذلك بوضع سياسات لاستهداف التضخم، والحفاظ على استقرار اسعار الصرف بعيدا عن التقلبات الشديدة ، والعمل على تنويع الاقتصاد والاهتمام بمشروعات البنية التحتية الجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وأيضا لا بد من الاهتمام بقطاع هام وهو قطاع الاتصالات ونخص بالذكر الانترنت حيث تعد من أهم مشروعات البنية الأساسية التي تساعد على جذب مزيد من الاستثمارات، بالإضافة إلى سن المزيد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية من طرف أصحاب القرار لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات.

الهوامش :

¹ Bernard Bernie , Yves SIMON , *Initiation à la micro-économie* , (8ème édition) , Paris, p 121.

² أحمد أبو إسماعيل ، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 637.

³ كامل بكري ، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 295 .

⁴ محمد عبد الغفار ، مشكلة الادخار في مصر ، مكتبة زهراء الشرق ، ص 14 .

⁵ رفعت المحجوب، الطلب الفعلي دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية القاهرة، ص32.

⁶ Bernard Bernie , Yves simon op. cit , p 124.

⁷ أحمد أبوإسماعيل ، مرجع سابق ، ص 638.

- ⁸ أبو القاسم عمر الطبولي وآخرون، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1989، ص 224.
- عمران بشرير، أثر حجم الدولة على النمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة تحليلية قياسية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2009-2010، ص 4.
- ¹⁰ الطاهرة السيد محمد حمية، محاضرات في اقتصاد التنمية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان، القاهرة، 2000، ص 79.
- ¹¹ الحاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية : 2000-2010، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد الأول، 2011، ص 5.
- ¹² عمران بشرير، مرجع سابق، ص 5.
- ¹³ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الفنية، مصر، 1999، ص 39.
- ¹⁴ كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 67.
- ¹⁵ صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص 2.
- ¹⁶ Boudjenah , *Algerie Décomposition d'une industrie: la restructuration des entreprises publiques (1980-2000) L' état en question* , 2002, P 55.
- ¹⁷ سعدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة الدكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة قسنطينة "الجزائر"، 2007، ص 180.
- ¹⁸ منتدى جامعة فسديس لكل الجزائريين العرب، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. البنك الدولي.
- ¹⁹ القانون 10/90 الصادر في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، رقم 16 سنة 1990.
- ²¹ القانون 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط، العدد 35 رقم 1724.
- ²² محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم -، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة "الجزائر"، 2010، ص 17.
- ²³ حمدي فلة، حمدي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بيسكرة "الجزائر"، العدد العاشر، 2014، ص 337.
- ²⁴ الصادر بتاريخ 05/10/1993 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 64 أكتوبر 1993.
- ²⁵ أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في أكتوبر 1994 (أي بعد حوالي سنة من صدور قانون الاستثمار الجريدة الرسمية، عدد 08، الصادرة بتاريخ 05/02/1997، ص 16.
- ²⁷ قويدري محمد، المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية، تونس و الجزائر، منتدى التمويل الإسلامي، 2007.
- ²⁸ صياد شهبناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في المالية الدولية، جامعة وهران، 2013، ص 64.
- ²⁹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في المالية الدولية، جامعة أبي بكر قايد، جامعة تلمسان، "الجزائر"، 2010/2011، ص 64.
- ³⁰ أريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، ص 04.
- ³¹ مرجع كل المعطيات من بيانات البنك الدولي. و تقارير البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة. و المجلة الاقتصادية للبنك المركزي، أعداد متفرقة.
- ³² عبد الله الشامل، سياسات الاستثمار في الدول العربية، دار الكتب، القاهرة "مصر"، 2008، ص 254.

³³ مرجع كل المعطيات من بيانات البنك الدولي. و تقارير البنك المركزي المصري، أعداد متفرقة. و المجلة الاقتصادية للبنك المركزي، أعداد متفرقة.

³⁴ البيانات من المرجع السابق.

³⁵ عبد الله الشاملي، مرجع سابق، ص 255.

³⁶ البيانات من المرجع السابق.

³⁷ البيانات من المرجع السابق.

³⁸ البيانات من المرجع السابق.

³⁹ DATABASE, *World Development Indictors(WDI) of the World bank* .